مسائل الجملة الفعلية : دراسة نحوية

إعداد

ناهد ابراهيم الامام

باحثة مسجلة لدرجة الماجستير- قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب- جامعة بورسعيد

مستخلص الدراسة:

تعرض الدراسة بعض المسائل النحوية للجملة الفعلية في الأزمنة المختلفة، وتتناول أقوال النحاة القدامى، فيما يتعلق بكل مسألة من المسائل النحوية التي تخص هذه لأفعال، مع مناقشة هذه الآراء المختلفة والترجيح بينها في ضوء أداة النحاة. كما توضح الدراسة أهمية الفعل في أزمنته المختلفة، والتي تؤدي إلى دلالات مختلفة في السياق التركيبي للجملة العربية.

الكلمات المفتاحية:

النحاة - المسائل - بالجملة الفعلية-مناقشات- الآراء المختلفة النحوية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وسلّم تسليمًا كثيرًا ، وبعد،

فإن دراسة الجملة العربية بتعدد أقسامها اسمية وفعلية وما طرأ عليها من تقسميات أخر هى جملة مايهتم به الدرس النحوي، ولعل في دراسة الجملة الفعلية مايضيف إلى الواقع اللغوي أبعادًا في التراكيب العديدة التي توليها كل الاهتمام ؛ ومن ثم كان البحث الحالي الخاص " مسائل الجملة الفعلية" دراسة نحوية.

وقد اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي في توظيف هذه المسائل؛ بهدف إثراء الدرس النحوي من خلال الأزمنة المختلفة للجملة الفعلية، ولذا تعرض الدراسة بعض المسائل النحوية للجملة الفعلية من خلال كتاب تراثي اهتم بالنص النبوي الشريف، وعالج العناصر الآتية :

بعض المسائل التي تخص الفعل الماضي، وكذلك الفعل المضارع، وكذلك الفعل الأمري.

وقد تطلب البحث التعرف على أقوال النحاة القدامىفي كل مسألة تخص هذه الأفعال، ومناقشتها، والترجيح بين الآراء، والانتصار للرأي في ضوء أدة النحاة. وقد اعتمد البحث البحث على مجموعة من المراجع المرتبطة

بالدراسة ارتباطًا وثيقًا، وخلص إلى مجموعة من النتائج المهمة في الدرس النحوي عمومًا، والجملة الفعلية على وجه الخصوص .

الفعل الماضي في التراث النحوي:

ينقسم الفعل من حيث دلالته على الزمن إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر.

فالماضي: هو ما وقع في زمان قبل الزمن الذي نحن فيه[١]. أما المضارع فهو ما يدل على حدوث شيء في زمن المتكلم أو بعده[٢]؛ أي الحال والاستقبال، وقد قال الأ ثرون: إ ـه فعل ا حال وهو الأصل، ويعللون لذلك بـأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً والأصل في الخبر أن يكون صدقاً، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه، فيتحقق و ـوده فيصدق عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود وا اضي والمستقبل معدومان[٣]. أما فعل الأمر فهو كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين: معنى ووزن، وهذا المعنى يكون مطلوباً في زمن مستقبل، ولا بد من فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته[٤].

ويتسم الفعل الماضي بتاء الفاعل سواء كانت للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، كما يتسم بتاء التأنيث الساكنة، واختص لها الاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة والماضي بياء المخاطبة، وقد وضحها ابن مالك في قوله:

بِنَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَاءِ افْعَلِي وَنُونِ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي[٥]

---

(١)الأشباه والنظائر في النحو: ١٤/٢.

(٢)تصريف الأفعال والأسماء، ص ٢٤.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ١٤/٢.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو: ١٤/٢ – ١٥.

(٥)شرح ألفية ابن مالك، ص ٢٥.

والفعل الماضي مبني على الفتح كـ(ذهب وضرب)، وعلامته تاء التأنيث الساكنة، وإذا اتصلت به واو الجماعة بني على الضم، وذلك ثل: (ذهبُوا)، أ ا إذا اتصل به ضمير الرفع ا تحرك بني على ا سكون، مثل: (ذهبْتُ).

١- وقوع الفعل الماضي حالا:

الحديث:

حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ρ وَحَانَتْ صَلاَةُ الْعَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ وَضُوءاً فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ρ بِوَضُوءٍ فِي إِنَاءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ρ فِي ذَلِكَ الإِنَاءِ يَدَهُ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ يَتَوَضَّؤُونَ مِنْهُ، قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ، حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ"(١).

قال ابن السِّيد: قوله: (رأيت رسول الله ρوحانت صلاة العصر)،والمعنى: (وقد حانت)، ولابد من دير د – هنا – لأن الجملة في موضع الحال، والماضي لا يصلح أن يكون حالاً إلا أن يكون معه قد مظهرة أو مضمرة(٢).

التوضيح:

تقع الحال جملة بثلاثة شروط:

الأول: كونها خبرية.

الثاني: أن تكون غير مصدرة بدليل الاستقبال.

الثالث: أن تكون مرتبطة إما بالواو والضمير أو بالضمير فقط أو بالواو فقط.

---

(١)الموطأ: ١/٣٢/٣٢.

(٢) المشكلات، لابن السيد، ص ٦١.

إذن فالجملة الحالية لابد أن يكون لها رابط سواء أكانت إسمية أو فعلية، وسواء أكان فعلها ماضي أو مضارع، ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي إلا والمتلو بـ(أو) أو العاري من الضمير (قد) مع (الواو)، كقوله: (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها)، فإن كان جامداً كـ(ليس) أو منفياً بـ(لا)، نحو: (جاء زيد وما طلعت الشمس) بالواو فقط و(جاء زيد وما دري كيف جاء) بالواو وا مير، و(جاء زيد وما درى) بالضمير فقط، وكذا التالي إلا أو المتلو بـ(أو)، أما إذا كان الفعل ا اضي مثبتاً، وفيه الضمير فقد ا تلف ه النحاة ، فذهب الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين إلى القول بجواز وقوع الفعل الماضي حال سواء أكان معه (قد) أو لم تكن معه دون تقدير (قد) مستدلين على ذلك بالنقل والقياس، فأما النقل قال تعالى: چ **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ**چ[١]؛ حيث وقعت (حصرت) موضع الحال، ومما يدل على صحة ذلك قول أبي صخرة الهلالي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاك هِزّة كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القِطْر[٢]

حيث وقع (بلله) وهو فعل ماضي موضع الحال، أما القياس فهو أن كل ما جاز أن يكون صفة نكرة نحو: (مررت برجل قاعد) جاز أن كون حالاً للمعرفة، مثل: (مررت بالرجل قاعداً)، فالفعل الماضي جوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: (مررت برجل)، فقد يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو: (مررت بالرجل قعد)، وأيضاً الإجماع على قيام الماضي مقام المستقبل في نحو قوله تعالى: چ **وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَ**چ [٣]؛ إذ المعنى (أيقول)، وإذا از ذلك جاز أن يقام الماضي مقام الحال[٤].

أما البصريون فلا يجيزون ذلك، فقد ردوا على ا ذ ب إليه الكوفيون حتى أن المبرد جعل ما ذهبوا إليه ومعهم الأخفش قبيحاً؛ وذلك لأن الحال لما أتت فيه (الفعل) لما مضى فلا يقع في معنى الحال.

(١)سورة النساء، الآية ٩٠.

(٢) الإنصاف، ص ٢٥٣، وابن يعيش: ٦٧/٢، وشذور الذهب: ، ص ٢٢٩.

(٣)سورة المائدة، الآية ١١٦.

(٤)الإنصاف، ص ٢٥٢٥ – ٢٥٤، وابن يعيش: ٦٥/٢، وشرح الرضي: ٢١٣/١، والمقتضب: ١٢٣/٤.

أما السيوطي في الهمع فيرى أنه إذا كان الفعل الماضي ثبتاً، وفيه الضمير وجبت (قد) أيضا لتقربه من الحال، نحو قوله تعالى: ﴿**وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ**﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿**وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ**﴾[٢]، إن لم تكن ظاهرة قدرت، نحو قوله تعالى: ﴿**جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ**﴾[٣]، وقوله: ﴿**هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾[٤]، هذا ما لزم به المتأخرون، كابن عصفور، والأبذي، والجزولي، والمبرد، والفارسي[٥].

قال الصبان: "مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم (قد) مع الفعل الماضي المثبت مطلقاً أو مقدرة"[٦].

أما المبرد فيرى امتناع وقوع الفعل الماضي حالاً مطلقاً لعدم دلالته على الحال، وعدم صلاحيته وقوع حالاً، أما احتجاج الكوفيين بالآية ورودها دليلاً على وقوع الفعل الماضي حالاً مدفوعاً بواحد من أربعة أوجه:

الأول: أن تكون (حصرت) صفة لـ(قوم) المجرور في الآية.

الثاني: أن تكون صفة لـ(قوم)، فقد رأى (جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم)، وهو جائز بالإجماع.

الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر.

الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال[٧].

وأما بيت الشعر فعلى تقدير (قد) التي حذفت للضرورة الشعرية.

ورد ابن الأنباري وابن يعيش[١] احتجاج الكوفيين وقوع الماضي حالاً للمعرفة على وقوع صفة للنكرة بأن ذلك فاسد؛ لأن اسم الفعل الذي قاسوا عليه الماضي يراد به الحال، أما الماضي فلم يجز أن يقع حالاً؛ لأنه لا يراد به

---

(١)سورة الأنعام، الآية ١١٩.

(٢)سورة آل عمران، الآية ٤٠.

(٣)سورة النساء، الآية ٩٠.

(٤)سورة يوسف، الآية ٦٥.

(٥)همع الهوامع: ٢٤٣/٢

(٦)شرح المفصل: ١٦٤/٢.

(٧)الإنصاف، ٢٥٤ – ٢٥٥.

الحال[٢]، كما رد ابن الأعرابي[٣] قولهم قيام الماضي مقام المستقبل في بعض المواضع، كما في قوله تعالى: چ **وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى**چ [٤]، بأن ذلك جاء خلاف الأصل فلا يجوز فيما عداه لأننا نقيس فيه على الأ ل، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً إذا دخلت عليه (قد) أو كان وصفاً.

بعد العرض السابق لاختلاف النحاة في وقوع الماضي الماضي حالاً من عدمه، بإن ما ذكره المبرد[٥] يعني أنه يرى امتناع وقوع الفعل الماضي حالاً مطلقاً في حين يمنع باقي البصريين وقوعه إذا لم يقترن بعد ظاهرة أو مقدرة، وأما الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين يجيزون وقوع الفعل الماضي حالاً دون تقدير (قد)، وأرى أن الأولى بالقبول في هذه المسألة هو رأي الكوفيين ومن وافقهم؛ لأنهم بنوا كلامهم على أساس متين من القياس والسماع وإن كان ابن السِّيد قد اختار مذهب البصريين.

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن مُحَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)،المكتبة العصرية،١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٢٥٠/١، شرح المفصل: ٢٥/٢-٣٠ .

(٢) الإنصاف، ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٩/١.

(٤)موطأ مالك مرجع سابق ١(٣٠/١٧/١)، والآية من سورة المائدة، الآية ١١٦.

(٥)همع الهوامع: ٢٤٤/٢.

ثانيا: مسائل في الفعل المضارع

١-جزم الفعل المضارع في جواب النهي:

حدثني يحيي عن مالك بن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله وعليه وسلم قال: (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلا يَقْرَب مَسَاجِدَنَا يُؤْذِينَا بِرِيحِ الثُّومِ).

يرى ابن مالك[١] أن شرط صحة الجزم في جواب النهي هو أن تقع (لا) بعد إن الشرطية المقدرة بشرط صحة المعنى نحو: (لا تَدْنُ من الأسد تسلمْ) فجاز وقوع أن قبل (لا) النافية فيكون المعنى: (إن لا تدنُ من الأسد تسلم)؛ لأن السلامة سببت من الدنو فصح الجزم ووجب الرفع في نحو (لا تدنُ من الأسد يأكلك) لأن الأكل لا يتسبب إلى عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَن تَضَعْ إن قَبْلَ لا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[٢]

وأجاز الكسائي جزم الفعل الواقع في جواب النهي فيما لا يصح فيه دخول إن على لا، وقال: إنه تقتفى بتقدير إن[٣].

وقال خالد الأزهري: إنه نسب عدم اشتراط صحة وقوع (إن) قبل (لا) الناهية إلى الكوفيين كافة، وإنهم احتجوا على صحة رأيهم بالقياس على النصب كما هو جائز النصب في قولنا (لا تدنُ من الأسد يأكلك) وفي قوله تعالى چ **لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ** چ[٤] ثبوت الفاء، فالجزم جائز سقوطها

(١) شرح الكافية: ١٥٥١/٣، ١٥٥٢.

(٢)ألفية ابن مالك: ص٥٨.

(٤)شرح الكافية: ١٥٥٢/٣.

(٤) سورة طه، الآية: ٦١.

واحتجوا بقول طلحة τ للنبي ﷺ: (لا تُشْرف يُصِبْك سَهْم)، وبما روي عن النبي ρ: (لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفّاراً يَضْرِب بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ) (١).

ورد ابن عصفور على استدلال الكوفيين بقول طلحة إن هذا يعد من تسكين المرفوع والذي لا يجوز إلا في الضرورة أو في قليل من الكلام.

ومنه قول الشاعر:

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيرَ مُستحقب اسْمَاً مِنَ الله وَلا وَاغِل (٢)

حيث جاء الفعل المضارع أشرب مجزوم رغم إنه لا يسبق بجازم وذلك للضرورة الشعرية.

قال العكبري(٣) في حديث النبي ﷺ: إن هذا الحديث الذي يويه المحدثون ير محقق وفيه كلام يحتاج إلى بسط، فالفعل (يضرب) إذا رفع كان في محل نصب صفة لكفار يكون انهي نا ن ا فر، وضرب هم رقاب بعض فأيهما فعلوا فقد وجد المنهي عنه إلا أنهما إذا اجتمعا كان النهي أشد.

وقال بعض العلماء: إن النهي في الحديث عن الصفة الثانية ألا وهي رب بعضهم ر اب بعض، و له قول الرجل لزوجته: أنت طالق إن كلمت رجلاً طويلاً، فإن كلمت رجلاً قصيراً فلن تطلق، فكذلك إذا رجعوا كفاراً،

(١)صحيح البخاري كتاب العلم: ٥٢/١، ح ١٢١.

(٢) البيت من السريع لامرئ القيس، ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ص ٢٥٣، والرواية فيه أسقي.

(٣)إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، ص ١٣٩.

ولم يضرب بعضهم ر اب بعض وهذا القول فيه بعد؛ لأن ا فر قد علم ا نهي نه من دون أن يضرب بعضهم رقاب بعض.

ويجوز أن يروى يضرب بالجزم على دير شرط ضمر؛ أي إن جعوا كفاراً يضرب ضكم رقاب بعض، ومثل: قوله تعالى على لسان زكريا: ﭽ**فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا**ﭼ[1] بالرفع والجزم في مثل: هذا المعنى.

ولكن أكثر المحققين من النحويين لا يجيزون الجزم في مثل: هذا الحديث؛ لأن الجزم فيه د ا عنى فلو قال: (لا ترجعوا بعدي كفاراً تسلموا وتوادوا) كان المعنى مستقيماً؛ لأن التقدير: إلا ترجعوا كفاراً تسلموا، ومثله في ذلك: (لا تدن من الأسد تنج)؛ أي: (إن لا تدنُ من الأ د تنجُ)، ولكن إن قلت: (لا تدن ن الأ د أكلك) و غير صحيح وفاسد.

(١) سورة مريم، من الآية: ١٠٦.

٢- توكيد الفعل المضارع بالنون بعد لام القسم:

حدَّثَنِي عَنْ مَالِك عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبُرَةِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ فِي خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ الْوُضُوءِ وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلَا يُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُالضَّالُّ.

إن التوكيد من الأساليب العربية التي يلجأ إليها المتكلم لإثبات حالة ما أو تقريرها في ذهن المخاطب فنون التوكيد من لوازم الأفعال والتوكيد بها نمط خاص باللغة العربية لم تعرفه أي لغة أخرى من اللغات للسامية[١]، فهي تدخل على المضارع والأمر دون الماضي لأنه يدل على الزمن الماضي والنون تخلص الفعل للمستقبل[٢] سواء أكانت نون للتوكيد ثقيلة أو خفيفة.

وللفعل المضارع مع التوكيد بالنون أحكام ثلاثة، وهي: وجوب التوكيد شريطة أن يكون الفعل مثبتاً، وأن يكون جواباً للقسم وأن يتصل بـ(لام القسم) اتصالاً مباشراً

دون فصل بينهما[٣] كقولنا: (لأنصرن الحق)، وقول الشاعر:

---

(١)موطأ مالك مرجع سابق ٢٨/٢٩/١

(٢)المنهج الصوتي للأبنية العربية، عبد الصبور شاهين، دار الوفاء القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٩٦.

(٣)التطبيق الصرفي: عبدة الراجحي، دار المسيرة، الأردن، ١٩٧٩م. ص١٢٠.

(٤)الجنى الداني في حروف المعاني: أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق:د فخر الدين قباوة –الأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م: ٢٣/١.

فِي عُنُقِي لَأُسْدِيَنَّ يَداً لِكُلِّ ذِي حَاجَةٍ يُرْجِيهَا[١]

فالفعل: أسدي جواباً للقسم متصل باللا مثبتاً دال على الاستقبال.

أما جواز التوكيد، فيؤكد الفعل المضارع بالنون في مواضع منها وقوعها شرطاً؛ لأن المؤكدة بـ (ما) الزائدة، وإذا دل على ا طلب كأن تصل بلام الأ ر أو النهي أو الدعاء أو و ع بعد رض أو مني أو رجي أو استفهام[٢].

واختلف في جواز توكيده أو وجوبه بعد إما، فقد ذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد (إما) واجب[٣].

أما دخول نون التوكيد في مستقبل فيه معنى الطلب فهو الأغلب المشهور، قال الرضي: (وأ ا ي المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدل على التأكيد كلام القسم نحو: (والله لأضرِبَنَّ) و ا المزيدة نحو إما: (إما تفعلن لَيَكُون ذاك)، الأول توطئة لدخول ون التوكيد وإيذاناً بها[٤]، لما دل ليه النون من استقبال دون أن يكون ذلك من الوجوب (فإن شئت أقحمت النون وإن شئت ركته كما فعل ذلك ي الأ ر والنهي نحو قولك (هل تقولن؟ أو تقول ذلك).

(١) المقتضب: ٤٧/٢.

(٢) التراكيب اللغوية، ص: ١٣٦.

(٣)الجنى الداني: ٢٣/١.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م، ١١٧٣/٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية:رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس: ٤٨٤/٤.

أما الثالث فهو امتناع التوكيد إذا لم يكن هناك ما يوجب توكيده فلا يؤكد نحو قوله تعالى: ﭽوَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰﭼ [١]؛ لعدم اتصاله بالنون اتصالاً مباشراً حيث فصل بينهما بسوف، وقوله تعالى: ﭽ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﭼ[٢] لكون الفعل منفياً ولا تختلف نون التوكيد الخفيفة عن الثقيلة في تأكيد الفعل المضارع سوى في بعض الأحوال الإسنادية، فتنفرد النون الثقيلة بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثري نون الإناث ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين، وأجاز يونس والكوفيين[٣] وقوعها بعد الألف، بمعنى أن النون الخفيفة لا تأتي مؤكدة في موضعين:

بعد الفعل المسند إلى ألف الاثنين، وإلى نون الإناث، وهذه المسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين، فأجاز الكوفيون دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة الإناث نحو: أَفْعَلان وأَفْعَلْنَا واحتجوا على رأيهم بوجهين، أحدهما إن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وإن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين وكذلك النون الخفيفة، والثاني: هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإما لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخال لتوكيد على فعل مستقبل وقع في هذه المواضع[٤].

وذهب البصريون بأنه لا يجوز إدخال نون التوكيد في هذين الموضعين واتجوا بإنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين؛ لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط، فنون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة فلم يخل إما أن تحذف الألف أو تكسر النون أو تقر ساكنة، فلا تحذف النون لأنه بحذف يلتبس فعل الاثنين

(١)سورة الضحى، الآية: ٥.

(٢) سورة يوسف، من الآية: ٨٥.

(٣)الجنى الداني: ١/٢٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م: ٢/٦٥٢.

بالواحد وبطل أن تكسر النون لأنه لا يعلم هل هي نون التوكيد أو نون الإعراب وبطل أن تقر ساكنة لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج.

٣ـ نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي:

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بريطة أن سبق بنفي محض أو طلب محض[١]، فالنفي المحض يأتي على عدة صور، ولا فرق بين أن يكون باسم أو بفعل أو بحرف، فالنفي باسم، نحو: (جارك غير مقصر فتعنفه)، والنفي بفعل، كقولك: (ليس المجرم نادماً عفو عنه)، والنفي بحرف كقوله تعالى: ﭽ**لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواﭼ**[٢].

وإذا كان النفي غير محض فإن الفعل لا نصب لل يجب رفعه، والنفي الذي ليس بمحض وهو انتقض بـ(إلا) والمتلو بنفي، مثل: (ما أنت تأتينا إلا وتحدثنا)، ونحو: (ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا)، وكذلك النفي التالي تقريراً، نحو: (ألم تأتينا فأحسن إليك) إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي[٣].

وعلى ذلك ترى الباحثة أن المدار في الحكم على المعنى، فإلا تنقض النفي في ون حكم الإثبات، والنفي في نحو (ما تزال) لفظي ومعناه الإثبات كقولك: (لا يزال أخوك يبرنا فنحبه)، فالمعنى (أخوك مستمر على برنا).

أما الطلب المحض فالمقصود به ألا يكون الطلب باسم الفعل، مثل: (صه فينام الناس)، أو لمصدر، مثل: (ضرباً زيداً فيتأدب)، وبالخبر: (حسبك يستريح الناس)، أو يكون الأمر مقدراً، نحو: (الأسد الأسدفتنجو)[٤]، فلا

---

(١)اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د–ت، ص ٩١.

(٢)سورة فاطر ٣٦.

(٣)أوضح المسالك: ١٨٤/٣، وحاشية الصبان: ٣٠٤/٣.

(٤)شرح الرضي على الكافية: ٦٤/٤.

يكون من ذلك جواب منصوب، ويتضمن الطلب ثمانية أشياء، وهي: (الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض).

فالأمر يقصد به الأمر بفعل الأ ر والمضارع المقرون بلام الأمر، و و طلب الفعل على وجه الاستعلاء فهو أعلى منزلة من خاطبه أو يوجه إليه الأمر[١]، والطلب بالأمر مثل: (كن سخي الكف فتسود).

والنهي، ويعد طلباً فهو طلب ترك الفعل والكف عنه على وجه الاستعلاء والإ زام مثل: وله تعالى: چ **وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** ۖ چ[٢].

أما الدعاء، وهو طلب على سبيل التضرع ويكون ا خطاب فيه ن الأدنى إلى ن هو أعلى زلة دعاء الإنسان ربه، وهو داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة[٣].

الاستفهام، وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل بأداة مخصوصة[٤] سواء كان بحرف مثل: (أ أتيني فأعطيك)، فلم يستفهم عن الإعطاء أو باسم، نحو: (متى تسير فأرافقك)، ومثل: قوله الى: چ **فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا** چ[٥].

التمني، وهو طلب أمر محبوب لا يرجى حصوله إما لكونه مستحيلاً وإما لكونه ممكناً غير مطموع في نيله، ومنه قوله تعالى: **أَلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**[١].

---

(١) علم المعاني: عبد العزيز عتيق (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م،٧٦.

(٢)سورة طه، من الآية ٨١.

(٣) حاشية الصبان: ٣٠٢/٣.

(٤)مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، نعيم زرزور ٣٠٤.

(٥)سورة الأعراف، ٥٣.

الترجي: وهو ترقب حصول الشيء، مثل: قوله تعالى: چ **لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ (36) أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ**ۙ[٢]، بالنصب على قراءة حفص.

أما العرض فمثل: قولك: (ألا تزورنا فنعطيك).

التحضيض: نحو قوله تعالى:ۥ**لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ** ۝[٣].

وهذه الثمانية هي ما يسميها النحويون الجواب بالفاء وسمي جواباً؛ لأن الأول سبب ا ثاني، ألا ترى أنك إذا قولت (زرني فأزورك) كان المعنى إن تزورني أزرك[٤].

وإن كل موضع تجيء فيه فاء السببية في جواب الطلب يكون الفعل المضارع منصوباً، فإذا سقطت الفاء في جواب الطلب جزم الفعل، فانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها، مثل: قوله تعالى:ۥ**لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ** ۝[٥].

وحاصل ما تقدم أن هذه الأجوبة الثمانية كل شيء منها جوابه بالفاء منصوباً، وكان بغير الفاء مجزوماً، إذا يبطل الجزم مع النصب بالفاء، ويجوز الرفع فالجواب الجزاء بالفاء مرفوع.

---

(١)سورة النساء، الآية ٧٣.

(٢)سورة غافر الآية ٣٦.

(٣)سورة المنافقون، الآية ١٠، شرح المفصل لابن يعيش:٤/٢٨٦

(٤)توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، رسالة دكتوراة –كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م،ص ٣٦١.

(٥) سورة الإسراء، الآية ٥٣، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي):أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م، ٢٧٨.

٤-آراء النحاة في ناصب المضارع بعد فاء السببية:

ذهب معظم النحويين، ومنهم المبرد وابن هشام[١] إلى أن الفاء حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين الذين يرون أن الفاء ناصبة، مثل: قولك: (ما تأتينا فتحدثنا)، وإن الأصل فيها أن ترد عاطفة، مثل: قولك (أنا أزورك فأحسن إليك)، وقد تفيد معنى السببية في بعض المواضع، مثل: قوله تعالى: ﭽ **فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ** ۖ ﭼ[٢].

فالنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترن بالفاء خلافاً على ثلاثة أقوال[٣]، هي:

الأول: يرى البصريون أن الفعل المضارع نصوب بأن ضمرة وجوباً بعد الفاء، والفاء عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، فإذا قلت: (أرمني فأحسن إليك) والتقدير: ليكن منك إرام فإحسان مني، وحجتهم في ذلك أن الفاء لا تنفك عن معنى العطف والربط، وهي لا تختص بالفعل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف؛ ولذلك تحتاج إلى إضمار لاستحالة العطف هنا على اللفظ[٤].

الثاني: يرى الكوفيون أن ناصب الفعل المضارع هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء وما تأخر عنها؛ لأنه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نصب، وهذا ما أشار إليه المبرد قوله: "وإنما يكون إضمار أن مخالفة الأول الثاني لو قلت: (لا تقم فتضرب زيداً) لجزمت إذا أردت لا تقم ولا تضرب زيداً، فإذا أردت لا تقم فتضرب زيداً؛ أي: فإنك إن قمت ضربته لم يكن إلا النصب؛ لأنك لم تقصد يضرب النهي فصار المعنى: لا يكن قيام فيكون منك ضرب لزيد[٥].

---

(١)المقتضب: ٢/١٣، ومغني اللبيب: ١/١٦١.

(٢) سورة القصص، الآية ١٥.

(٣)الإنصاف: ٢/٤٦٩.

(٤) اللباب: ٢/٣٨.

(٥) المقتضب: ٢/١٤.

فالمضارع المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية مؤول بمصدر معطوف لى مصدر منتزع من ا فعل قبلها.

ويرى الكسائي وأبو عمرو الجزمي[١] من الكوفيين أن الفاء هي الناصبة للفعل بنفسها.

ولذا فإنني أميل إلى رأي البصريين وأضعف قول الجزمي، وأبطل ما ذ ب إ ه الكوفيون؛ لأن الأصل في حرف الفاء أن يكون للعطف والربط بين الأسماء والأفعال فهو حرف مشترك ولا اختصاص له.

أما الرد على قول الكوفيين فيقول ابن الأنباري: "لو كانت الفاء هي الناصبة بنفسها لخرجت عن ها؛ و ذا يجوز دخول حرف العطف يها، مثل: إيتني و أكرمكوفأعطيك، وفي د ول رف العطف يها دليل على أن الناصب غير ها"[٢].

(١)الإنصاف: ٥٥٧/٢، وشرح التسهيل: ٢٧/٤.

(٢)الإنصاف: ٥٥٩/٢.

مسائل في فعل الأمر:

١- حذف لام الأمر في التراث النحوي:

معنى لام الأمر: هي لام وضعت ليتوصل بها إلى الأمر من الفعل، وله حروف الزيادة، فلام الأمر إذا بدأت بها الكلام جاءت مكسورة، وإن اقترنت حرف من حروف العطف (الواو – الفاء – ثم) جاز فيها الكسر والتسكين، كقوله تعالى: چ**وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ** چ[١]، ولا فتح لام الأمر ليفرق بينها وبين لام التوكيد التي تدخل على المضارع[٢].

ولام الأمر هي الموضوعة للطلب[٣]، وهي لام جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب، وهذا هو أصل دخولها، قال تعالى: چ **لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ** ۖ چ[٤]، أما إذا كان الأمر للمخاطب فالأمر يحتاج إلى اللام هنا وإنما يستغنى عنها بصيغة (افْعَلْ)، مثل: قولك: اذهب، وانطلق.

ويقول الزجاجي: إن لام الأمر ربما تدخل على المخاطب للتوكيد تقول: (لتذهب يا زيد)، وركب وعلى هذا قرئ چ **فَلْيَفْرَحُوا** چ[٥]بالتاء (فلتفرحوا)، وروي عن النبي ρ أنه قرأها بالتاء مثل: قوله: (لِتَأْخُذُوا مَصَافَكُم).

وقال ابن هشام[٦]: إنه يقل دخولها على فعل متكلم سواء أكان المتكلم مفرداً كقوله ﷺ: (قُومُوا فَلأصلِّ لَكُم)[١]، أو مع غيره كقوله تعالى چ**وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ** چ[٢].

---

(١)سورة المائدة، من الآية ٤٧، تاج العروس: ٦٧/٩.

(٢)شرح المفصل لابن يعيش: ٣١٢/٥.

(٣)مغني اللبيب، ص٣٢٧.

(٤)سورة الطلاق، الآية ٧.

(٥) يونس: ٥٨

(٦)مغني اللبيب، لابن هشام، ص ٢٩٦.

٢- دخول لام الأمر على المتكلم قليل أم كثير؟

أقول إن دخول لام الأمر على المتكلم قليل جداً؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا إذا أنزلها منزلة الأ نبي وهو في غنى عن ذلك لكنه فصيح جائز رغم قلته، كما ال المالقي دليل وروده في يثه للنبي ρ في سنن ا ترمذي: (فَلْنُصَلِّ) من دون ياء، وجزم الفعل بعدها بحذف حرف العلة على اعتبار أنها لام الأمر، أما د ول لام الأمر على المخاطب فهو جائز رغم قلته، لكن الأجود منه عدم دخولها عليه والا تغناء عنها بفعل الأمر اشرة، و ذه لغة القرآن الكريم.

عمل لام الأمر: تختص لام الأمر بالدخول على الفعل المضارع الغائب، وقد تدخل على المتكلم والمخاطب، وهي لام جازمة للفعل المضارع، وتبقى جازمة له وإن خرجت عن الطلب إلى غيره من الأغراض[٣]، قال تعالى: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾[٤]؛ حيث خرج طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإ زام إلى الدعاء؛ لأنه صدر من الأدنى منزلة إلى الأعلى منزلة، ورغم ذلك اء ا فعل مجزوماً بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة، ومنه قوله الى: ﴿**وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾[٥]، فجزم (فليكفر) بلام الأ ر، وعلامة جزمه ا سكون رغم أن الكلام في الآية جاء على لفظ الأمر للتهديد.

---

(١)سنن الترمذي: مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)تحقيق وتعليق:أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون،، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، باب: الصلاة: ١/٤٥٤.

(٢)سورة العنكبوت، من الآية ١٢.

(٣) مغني اللبيب، ص ٢٩٥.

(٤) سورة الحجرات، من الآية ٧٧.

(٥) سورة الكهف، من الآية: ٢٩.

وسبب الجزم بلام الأمر كما يقول ا كبري يعود إلى ون الأمر طلباً وهو رض ن أغراضه فأشبهت لامه لام المفعول له، وهي جارة فيجب أن تكون لام الأمر جازمة، فالجزم في الأفعال مقابل الجر في الأسماء[١].

ويرى ابن الوراق: أن السبب في جزم لام الأمر هو اشتراك الأمر باللام وغيرها في ا معنى وخصت اللام بذلك؛ لدخولها على الغائب فتشابهت في ذلك لام التعريف؛ لأنه لا تستعمل للعهد ولمن و ئب فأدخلت اللام من بين سائر الحروف لهذا المعنى[٢].

٣- حذف لام الأمر:

قال سيبويه[٣]: واعلم أن هذه يقصد لام الأمر قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، مثل: قول الشاعر:

مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِن أَمْرٍ تَبَالا[٤]

حيث حذفت لام الأمر من (تفد) فالشاعر أراد لتفد وعلى الرغم ن ذ لك بقي عملها فالفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وقد اختلف النحاة في حذف لام الأمر وبقاء عملها على أربعة أقوال[٥]:

الأول: جواز حذف لام الأمر في الاختيار مطلقًا بشرط أن تسبق بقول، وهذا هو مذهب ا سائي قال تعالى: چ **قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُواچ**[١]، فالشاهد (**يُقِيمُوا**)؛ حيث اعتبره الكسائي مجزوماً لام الأمر المضمرة،

(١)اللباب «شرح فصول الآداب»:أبو مُحَمَّد عبد الله بن مانع بن غلاب الغبيوي الروقي العتيبي، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م: ٤٩/٢.

(٢) علل النحو: مُحَمَّد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م ، ١٩٨.

(٣)الكتاب، لسيبويه: ٨/٣.

(٤)البيت من الوافر ومختلف فيمن قاله، قيل: حسان، وقيل: الأعشى، الكتاب: ٨/٣.

(٥)همع الهوامع: ٥٣٩/٣/٥٤٠.

والتقدير: (عنده ليقيموا) فاللام محذوفة؛ لأنها جاءت بعد قول وبقي عملها رغم حذفها فالفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

الثاني: وهو مذهب المبرد؛ حيث يرفض حذف لام الأمر ولو في الشعر.

الثالث: فيجيز حذف لام الأمر في ضرورة الشعر وعدم جواز حذفه في الا يار سواء بقه أ ر لقول أو لم يسبقه، واعتبر أصحاب هذا المذهب أن سبب الجزم في الآية السابقة وهو وقوع الفعل جواباً للطلب.

الرابع: فيجيز أصحابه حذفها في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر، نحو: (قلت زيد يضرب عمراً)؛ أي ليضرب، ولا يجوز غيره إلا في ضرورة، وهذا مذهب ابن مالك، والذي جعل حذف لام الأمر ي الاختيار دون أن يسبق بقول أمر أقل من حذفه بعد قول أمر، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

قُلْتُ لِبوابٍ لَدَيه دَارهَا تأذنْ فَإِنِّي حَمْؤُها وَجَارُها (٢)

حيث حذف لام الأمر ن (تأذن) وا تبر ا ن الك أن الحذف هنا ليس ضرورة لتمكن ا اعر من قول (إيذن).

مما سبق يتضح أن ذهب الجمهور رون أن لام الأ ر لا تحذف إلا ي ا شعر، فحذفها إ ا ر مطرد، وذلك بعد الأمر بالقول – كما ذكرت – وإما قليل جائز في الاختيار، وإما قليل مخصوص بضرورة الشعر.

وفي النهاية يرى البحث أن الأولى جواز ذف لام الأمر وإبقاء ملها ع ل فعل مضارع مجزوم واقع بعد القول بالطلب، وهذا ا ذهب إليه الكسائي والزجاج زابن مالك والأشموني؛ ورود ا سماع ه، و اء ي القرآن

(١) سورة إبراهيم، من الآية ٣١.

(٢)البيت من الرجز، لمنصور بن مرثد الأسدي، شرح الكافية: لابن جماعة، تحقيق: مُحَمَّد عبد النبي عبد المجيد، ط١، ١٩٨٧م، ١٥٧٠/٣.

الكريم في قوله تعالىچ **وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا** چ[١]، وعليه فإن الجزم يقولوا بلام الأمر المحذوفة ولا داعي إلى التكلف لتخريج الجزم في الآية.

٤- كيف يكون الأمر للمتكلم والمخاطب والغائب؟

(حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِك عَنْ إسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍأَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ لَكُمْ. قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ) [٢]رواه البخاري.

ذهب معظم النحاة إلى أن لام الأمر جازمة للفعل المستقبل المأمور الغائب، وهذا هو أصل دخولها عنده فقد تدخل على المخاطب توكيداً، كما زعم الزجاجي؛ حيث يقول: "لام الأمر جازمة للفعل المستقبل المأمور الغائب، وهذا أصل دخولها كقولك: (ليذهب زيد، وليركب عمرو)، وقوله تعالى: چ **لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ** ۖ چ، وهي كثيرة الورود في كتاب الله والشعر والنثر، فإذا أمرت مخاطباً فأنت غير محتاج إلى اللام، كقولك: (اذهب يا زيد وانطلق يا عمرو) فأدخلت اللام على الفعل للتوكيد، وعلى هذا هذا قرئ (وبذلك فلتفرحوا) لتاء، وقرأ أكثر القراء چ**فَلْيَفْرَحُوا** چ[٣]، وقرأ أكثر القراء (فليفرحوا) على الغيبة، وروي أن النبي ﷺ قال في بعض مغازيه لبعض أصحابه: "لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم"[٤].فأدخل اللام في فعل المخاطب، وقد فصل بعضهم أن الفعل المبني للمجهول لا

---

(١) سورة الإسراء، من الآية ٥٣.

(٢) موطأ ابن مالك مرجع سابق ١ / ٣١/١٥٣.

(٣)إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ: ٢٥٩/٢.

(٣) النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، ج٢، ٢٨٥.

يكون الأمر فيه إلا باللام سواء أكان للمتكلم، نحو: (لأعن بحاجتي)، أم للمخاطب، نحو: (لتعن بحاجتي)، أم للغائب، نحو (ليعن زيد بالأمر)[١].

أما الفعل المبني للمعلوم فإن كان لغائب، نحو ﭽ **لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ** ﭼ[٢]، أو تكلم مفرد كما في الحديث (قُومُوا فَلأُصَلّ لَكُم) أو مشارك نحو قوله تعالى ﭽ**وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ**ﭼ، وإن كان للمخاطب فالأمر فيه طريقان:

الأول: بصيغة أفعل، وهو الكثير، مثل: أعلم، والثانية باللام وهو قليل، قال بعضهم: وهي لغة رديئة، وقال الزجاجي: إنها لغة جيدة، ومن ذلك قراءة عثمان وأُبي وأنس (وبذلك فلتفرحوا) [٣]، وفي الحديث (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم) [٤]، ويفهم من كلامهم إنك إذا أمرت المخاطب بالفعل ابني للمعلوم فإن الأكثر فيه أن يكون بغير لام أي فعل الأمر كقولك (قم يا زيد)، فوا لام الأمر و رف ا مضارعة فيفاً، ولكثرة استعمالهم ذلك، واستغنائهم ا بخطابه ومواجهته، ويجوز أن تأتي باللام في المخاطبة على الأصل، فتقول: (لتقم يا زيد)، وروي عن زيد بن ثابت (فبذلك فلتفرحوا)، وقرئ قراءة زيد بن ثابت (فبذلك فليفرحوا) وهو البناء الذي جعل للأمر فإن العرب تحذف اللام من فعل المأمور لكثرة الأمر خاصة ي كلامهم، فحذفوا اللام من ا ل كما ذفوا التاء، لجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل المضارع، فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: ا رب وا رح؛ لأن الضاد

(١)شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٩١/٤، ومغني اللبيب:٢٩٦.

(٢) سورة الطلاق، من الآية ٧.

(٣)سورة يونس، من الآية ٥٨، بتاء الخطاب.

(٤)الجنى الداني في حروف المعاني:أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ): تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م ، ص ١١١.

ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء نحو قوله: چادَّارَكُواچ[الأعراف: ٣٨]، وچ اثَّاقَلْتُمْچ[التوبة: ٣٨][١].

إذن الغالب في لام الأمر أنها تجزم على الغائب، وكذلك الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب، نحو: لأكرم، ولتكرم يا زيد؛ لأن الأمر فيها للغائب وتقل في الفعل المبني للمعلوم، والثاني أقل؛ لأن له صيغة خصه، وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام[٢].

(١)معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ٤٦٩.

(٢)حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٧٣/٢.

المراجع

- إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ.

- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية،١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية،١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف على الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة: دار الطلائع.

- الكتاب لسيبويه: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م).

- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، د-ت.

- المغني في تصريف الأفعال: محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمةَ (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، دار الحديث- القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب. د-ت.

- المنهج الصوتي للأبنية العربية، عبد الصبور شاهين، دار الوفاء القاهرة، ١٩٧٧م،

- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، د.ت .

-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون،، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة ١٣٩٨ ه - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس.

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ب.ت .

- شرح المفصل لابن يعيش: ت: الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، طبعة دار سعد الدين، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م)

- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- علم المعاني: عبد العزيز عتيق (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

- همع الهوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية د-ت، ٢٩/٣ - ٣٠.

الخاتمة

بعد دراسة الجملة الفعلية وبعض مسائلها النحوية، انتهى البحث إلى بعض النتائج المهمة في الدرس النحوي، ومنها:

- أهمية دراسة الفعل في أزمنته المختلفة تؤدي إلى فضائيات في السياق التركيبي للجملة العربية .
- عدم اقتصار الفعل الماضي على الزمن فحسب؛ بل اهتمامه بالواقع " الحال "
- تظل قيمة الفعل المضارع مجردًا من الأدوات الإضافية عليه ذا قيمة كبرى في السياق اللغوي .
- تنوع صور الفعل الأمري للدلالة على تنوع صيغ التلقّي .

Abstract:

The study presents some grammatical issues of the actual sentence in different times, discusses the statements of ancient sculptors regarding each of the grammatical issues relevant to these ACTS, discussing these different opinions and weighting them in light of the sculptor's instrument. The study also shows the importance of action in its different times, which leads to different connotations in the structural context of the Arabic sentence.

***Keywords*:** Statements, grammatical issues, the actual sentence, Different opinions of grammarians' linguistics points of views.